الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 09 سبتمبر 2020 على الساعة الثانية بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، رئاسة الحكومة،
  + السيّدة ريم القرناوي: رئاسة الحكومة،
  + السيدة هيفاء محجوب: رئاسة الحكومة،
  + السيدة سنية غربي : رئاسة الحكومة،
  + السيدة هدى سنوسي : رئاسة الحكومة،
  + السيد رضا عرجون : وزارة النقل،
  + السيد علي بن حمودة : وزارة النقل،
  + السيد فيصل يعقوبي : وزارة الدفاع الوطني،
  + السيد سفيان زغدودي : وزارة الدفاع الوطني،
  + السيدة جودة مصلي : وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
  + السيدة نادية السعدي : الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
  + السيدة سهام بو عزة: التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم،
  + السيدة عائشة قرافي : الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
  + السيد شرف الدين اليعقوبي : جمعية أنشر،
  + السيد عبد الحميد الجرموني: جمعية OpenData Forum،
  + السيدة فادية القاسمي : المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية،
  + السيد إلياس الزين : المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية،
  + السيدة إيمان السلامي : الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
  + السيدة نهى بالعيد : جمعية "eGov Society"
  + السيدة نسرين شحاتة : جمعية AGEOS،
  + السيد كريم بودبوس : جمعية AGEOS،

بعد الترحيب بالحاضرين، تمّ افتتاح الجلسة من خلال التذكير بإطارها العام الذي يندرج ضمن متابعة تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020.

وإثر ذلك، تمّ التذكير بجدول أعمال الجلسة والذي يتعلق أساسا ب:

* متابعة نسق تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020 والمراحل المستقبلية بالنسبة لتعزيز تنفيذها،
* تقديم ومناقشة مقترح منهجية وروزنامة إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة،
* سبل وآليات مراجعة تركيبة اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة من خلال تقديم ومناقشة مقترح معايير لاختيار أعضاء لجنة القيادة التي ستكلف بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الرابعة.

وإثر ذلك، تمّ فسح المجال لمختلف المتدخلين لتقديم نسق انجاز التعهدات المناطة بعهدتهم. و في هذا الإطار، يلخص الجدول الموالي مداخلات الحاضرين فيما يتعلق بتنفيذ تعهدات الخطة الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة إلى غاية شهر جوان 2020 :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المحور الأول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
| - عدم وجود تفاعل ايجابي من طرف ممثلي هيئة النفاذ للمعلومة، |  | ـــ عدم وجود تقدّم فعلي فيما يتعلق إحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني، و إعداد التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلّق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة ـــ استكمال وضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة (الدليل الموجه للمواطن ولمختلف مكونات المجتمع المدني، الدليل الموجه للأعوان العموميين) ـــ الانتهاء من تنفيذ برنامج تكويني يتضمن سبع دورات تكوينية حول النفاذ للمعلومة في إطار التعاون بين هيئة النفاذ إلى المعلومة ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية ومنظّمة المادة 19 والبنك الدولي،  ـــ في إطار برنامج "PAGOF" تم تنفيذ سلسلة من الدورات التكوينية حول النفاذ للمعلومة كالتالي:   * دورة تكوينية من 12 إلى 14 فيفري موجهة للبلديات المحدثة والاقل شفافية وفقا لمؤشر شفافية البلديات، * دورة تكوينية من 17 إلى 19 جويلية 2020 موجهة لممثلي المجتمع المدني بالبلديات المنخرطة في تنفيذ التعهد 11 من الخطة الثالثة، * دورة تكوينية من 24 إلى 26 جويلية 2020 موجهة للصحفيين. | **التعهد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة** |
| - فيما يتعلق بأمر البيانات المفتوحة، تم التأكيد على ضرورة التسريع بالمصادقة عليه من خلال الرجوع إلى مصالح التشريع برئاسة الحكومة لمزيد تفعيل التنسيق مع المحكمة الادارية في الغرض. | **%50** | - اختيار ستة مشاريع من ضمن الافكار التي تم تطويرها في إطار المسابقة، وسيتم مرافقة هذه المشاريع خلال فترة 10 أشهر كالتالي:   * مرافقة 3 مشاريع تهم حالات إعادة الاستعمال الداخلية للبيانات العمومية المفتوحة وتطويرها لتصبح حلولا معتمدة في الهياكل المعنية، * مرافقة 3 مشاريع تهم حالات إعادة الاستعمال الخارجية للبيانات العمومية المفتوحة ومساعدتها لتصبح مؤسسات ناشئة.   - الانطلاق في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة" والتي تتمثل في مرافقة واحتضان عدد من المشاريع المنبثقة عن المسابقة المذكورة بالتعاون مع البنك الدولي قصد تطوير هذه المشاريع في شكل خدمات أو تطبيقات جوالة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهياكل المعنية الثلاث وهي وزارة الشؤون الثقافية، ووزارة النقل واللوجستيك، والصندوق الوطني للتامين على المرض.  - تنظيم مسابقة وطنية حول إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة “OpenGovDataHack2020” خلال شهر جانفي 2020 في إطار مشروع "تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة"،  - الانتهاء من إعداد مشروع أمر البيانات المفتوحة وإحالته للمحكمة الإدارية لإبداء الرأي،  - الانتهاء من تنفيذ برنامج تكويني لتنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة يتضمن 6 دورات تكوينية بعنوان 2019،  - عدم وجود تقدّم في تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية | **التعهد 2: تركيز الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل فتح البيانات العمومية** |
|  |  | – العمل على إعداد الوثائق الفنية الخاصة بقواعد بيانات العناوين  – استكمال انتاج قواعد البيانات الطبوغرافية بالنسبة للأقساط الاولى للمشروع (دقة واحد متر) من طرف مكاتب الدراسات لخبراء المساحة وتوجيهها للمركز قصد مراقبة جودتها والمصادقة عليها؛  – العمل على تحيين النسخة النهائية لكراس الشروط المتعلق بتطوير بوابة للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية؛ | **التعهد 3 : تعزيز النفاذ الى المعلومة الجغرافية** |
| * وجود صعوبات متعلقة بتحديد العديد من المحطات نظرا لغياب أو عدم صدور قرارات إحداثها بالمناطق البلدية التي توجد بها، | **%60** | – استكمال شركات النقل الوطنية الثلاثة لجرد المحطات الخاصة بها (الشركة الوطنية للنقل بين المدن، الشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة نقل تونس)؛  –إستكمال الشركات الجهوية للنقل بمدنين والقيروان وصفاقس لجرد المحطات الخاصة بها؛  –عدم وجود تقدم فعلي لجرد المحطات الخاصة بعدد من الشركات الجهوية للنقل (الكاف، بنزرت، قابس، قفصة، جندوبة) نظرا لضعف الموارد البشرية؛ | **التعهد 4 : وضع مواصفات وفتح البيانات الخاصة بمحطات النقل البري** |
| **المحور الثاني : دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
|  |  | – عدم وجود تقدم فعلي بالنسبة لوضع منظومة الكترونية للإبلاغ عن الاخلالات والتجاوزات المتعلقة باستهلاك والتصرف في الثروة المائية؛  – عدم وجود تقدم فعلي فيما يتعلق بوضع سياسة متعلقة بترشيد توزيع المياه واستهلاكها؛  – نشر عدة وحدات بيانات متعلقة بمتابعة استهلاك الثروة المائية على بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة الفلاحة؛ | **التعهد 5 : دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية** |
| – العمل على إعداد مطلب الانضمام الخاص بتونس وتوجيهه خلال شهر نوفمبر 2020 إلى لجنة قيادة هذه المبادرة على المستوى الدولي حتى يتسنى النظر فيه خلال جلستها التي ستنعقد في فيفري 2021، نظرا لصعوبة استكمال كافة الاجراءات قبل جلسة نوفمبر 2020؛  – ضرورة العمل على تحديد المنسق الوطني للمبادرة، نظرا لأنه وقع الاتفاق على أن يكون وزير الطاقة هو المنسق الوطني للمبادرة، الأمر الذي سيتطلب بعض المراجعة نظرا للتغيير السياسي الحاصل وما تبعه من تغييرات تنظيمية على مستوى قطاع الطاقة. |  | – تنظيم سلسلة من المشاورات مع المجتمع المدني والمواطنين والبلديات في عدد من الولايات (قبلي، تطاوين، قابس، قفصة) حول إعداد خطة العمل للانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. حيث تم تكليف خبير من طرف الشبكة التونسية للشفافية في الطاقة والمناجم والجمعية التونسية للمراقبين العموميين لإعداد هذه الخطة،  – الانتهاء من إعداد خطة لتمويل سير أعمال مجلس أصحاب المصلحة،  – استكمال اختيار ممثلي الشركات وكذلك ممثلي الحكومة بمجلس أصحاب المصلحة | **التعهد 6 :** **تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية** |
|  |  | – عدم وجود تقدم فعلي بالنسبة لهذا التعهد بالنظر إلى أن ادراج مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات يتطلب مراجعة مجلة المحروقات وكل النصوص التي تنظم هذا القطاع. وهو ما تعمل عليه وزارة الطاقة | **التعهد 7 : تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح “open contracting” في مجال المحروقات** |
| **المحور الثالث : دعم النزاهة بالقطاع العمومي ومقاومة الفساد** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
| – فيما يتعلق بتركيز الهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة: وجود بعض الاشكاليات المتعلقة في طريقة التصويت على الاعضاء المترشحين على مستوى البرلمان نظرا لوجوبية تحصل كل مترشح على 140 صوت. |  | – فتح باب الترشحات لاختيار أعضاء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. حيث تمت عملية الفرز الاولي واختيار عدد من المترشحين ونشر القائمة النهائية للمترشحين المقبولين لعضوية الهيئة على موقع مجلس نواب الشعب. إلا أن التصويت على المترشحين لم يحظى بعدد الاصوات المطلوب،  – تقدم إصدار الأوامر الترتيبية الخاصة بالقانـون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام (وضع النصين الترتيبيين المتعلقين بضبط أنموذج التصريح بالمكاسب و بالهدايا  على الخط لاستشارة العموم)،  – استكمال إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بالقانـون الأساسي حول الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين (الأمر الحكومي عدد 1123 لسنة 2019 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز في مجال التوقي من الفساد؛ الأمر الحكومي عدد 1124 لسنة 2019 والمتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين عن الفساد)، | **التعهد 8 : تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحليّة** |
|  |  | – بالنسبة لتفعيل العمل باللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة بوزارة المالية :   * تحديد قائمة للجمعيات الناشطة في مجال الشفافية المالية من ضمن القائمة الاولية لسنة 2013 وذلك قصد تشريكها في إطار أعمال اللجنة. غير أن التقدم في تفعيل أعمال اللجنة لم يكن ممكنا خلال الفترة المنقضية بالنظر للتغير الحكومي.   – نشر تقرير غلق الميزانية لسنة 2017 موفى جوان 2019؛  – المصادقة على القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية ونشره؛ | **التعهد 9 : تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إعداد ميزانية الدولة** |
| **بالنسبة لإرساء المجالس المحلية للشباب** : تقدم المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية بمقترح يتعلق بإعداد تقرير أو دليل للتعريف بهذه المجالس كتجارب ناجحة لتثمينها ولحث بقية الجهات على تبني هذه المبادرة، كما تمّ اقتراح تنظيم اجتماع تنسيقي بوزارة شؤون الشباب والرياضة يحضرها المسؤولون عن هذا التعهد بالوزارة والمرصد الوطني للشباب وممثلين عن وحدة الإدارة الإلكترونية وممثلين عن لجنة القيادة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة تحديدا المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية. الهدف من هذه الجلسة هو تحديد نسق التقدم في تنفيذ التعهد 10 والنظر في المراحل الموالية لمواصلة تنفيذه |  | **بالنسبة للنقطة المتعلقة بإرساء خمس مجالس محلية :**  –تنظيم ملتقى المجالس المحلية النموذجية للشباب خلال الفترة الممتدة من 28 فيفري إلى غاية 3 مارس 2019؛  – إرساء خمس مجالس محلية نموذجية للشباب كالتالي :حي ابن خلدون، تستور، بن قردان، القصرين والكاف  **بالنسبة للنقطة المتعلقة بوضع منصة الكترونية موجهة للشباب:**  يلاحظ عدم وجود تقدم في انجاز المنظومة. غير أن في هذا السياق، يعمل المرصد الوطني للشباب على تطوير تطبيقة تتضمن عددا من الخدمات والمعلومات الموجهة للشباب (منتدى، تشغيل...) | **التعهد 10 :** **دعم مشاركة الشباب في الحياة العامة** |
| استكمال تنظيم الاجتماعات لمتابعة إعداد الصيغ الاولية لخطط العمل مع بقية البلديات (تينجة، حمام الشط، قابس، مدنين، قبلي)، وتنظيم المرحلة الثانية للاستشارة العمومية لضبط القائمة النهائية للتعهدات التي سيتمّ ادراجها ضمن الصيغة النهائية لخطط عمل الخاصة بالبلديات. |  | – متابعة إعداد الصيغ الأولية لخطط عمل الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي من خلال تنظيم اجتماعات عن بعد مع لجان قيادة تنفيذ هذا التعهد المحدثة على مستوى عدد من هذه البلديات وهي السواسي، دار شعبان الفهري، زاوية سوسة، الرقاب، الزريبة، قرطاج.  – الانطلاق في أعمال إعداد خطط العمل الخاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى البلديات من خلال القيام باستشارات عمومية لتجميع المقترحات التي ستدرج في الخطط المذكورة. كما تم القيام بعديد الاجتماعات عن بعد مع البلديات خلال فترة الحجر الصحي وذلك في إطار متابعة تنفيذ هذا التعهد ومرافقة البلديات في عملية فرز المقترحات الواردة خلال الاستشارات العمومية. مما مكن من استكمال عملية فرز المقترحات من طرف عدد من البلديات  – تنفيذ ثلاث دورات تكوينية حول المبادئ الاساسية للحكومة المفتوحة لفائدة البلديات  – فرز واختيار 12 بلدية و**نشر قائمتها** كالتالي: بلدية قرطاج، بلدية حمام الشط، بلدية نفزة، بلدية تينجة، بلدية دار شعبان الفهري، بلدية الزريبة، بلدية زاوية سوسة، بلدية السواسي، بلدية الرقاب، بلدية قابس، بلدية مدنين، بلدية قبلي؛  – نشر طلب ترشح لاختيار البلديات من 04 إلى 31 جويلية 2019؛ | **التعهد 11 : تركيز شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي** |
| **المحور الرابع : تحسين جودة الخدمات العمومية** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
| **التعهد الفرعي الثالث : تطوير خدمة للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء**  – العمل على وضع الخدمة على الخط خلال شهر جويلية 2020 |  | **التعهد الفرعي الأول: تطوير تطبيقة” m-Agri”**  – العمل على إضافة بعض التحسينات على الصيغة التجريبية للتطبيقة من خلال وضع عدد من الخدمات والاركان (متابعة تراخيص الآبار العميقة، البيانات المفتوحة...)  – وضع النسخة التجريبية لهذه التطبيقة على google play في إطار اختبارها.  **التعهد الفرعي الثاني : تطوير خدمات إدارة الملكية العقارية**  – تطوير عدد من الخدمات الادارية على الخط والمتاحة على موقع إدارة الملكية العقارية ، على غرار : الاطلاع على رسم عقاري، الاطلاع على العمليات العقارية، نسخ من رسم عقاري، شهائد ملكية وعدم ملكية، شهادة استقصاء، مراجع ترسيم عقد؛  **التعهد الفرعي الثالث : تطوير خدمة للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء**  – الانتهاء من تطوير هذه الخدمة، ووضعها على موقع وزارة الدفاع في إطار تجريبي على المستوى الداخلي للتثبت من استجابتها لاحتياجات الادارات المعنية.  **التعهد الفرعي الرابع: وضع منظومة الكترونية للدعم في المجال الثقافي**  – عدم وجود تقدم فعلي في تنفيذ هذا التعهد، | **التعهد 12 : تقريب الخدمات الادارية عبر وضعها على الخط** |
|  |  | **التعهد الفرعي الأول: منظومة الكترونية للاطلاع على طلبات سدّ الشغورات في الوظيفة العمومية**  – عدم وجود تقدم فعلي في تنفيذ هذا التعهد،  **التعهد الفرعي الثاني: تطوير بوابة الكترونية للتكوين في الادارة العمومية**  – الانتهاء من إعداد وتطوير البوابة والمنظومة الرقمية الخاصة بمخططات التكوين السنوية. وسيتم العمل على ربط هذه البوابة بالموقع الخاص بمصالح الوظيفة العمومية برئاسة الحكومة. | **التعهد 13 : تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية** |

وقد تمّت حوصلة أهمّ الاجراءات التي سيتمّ العمل عليها في الفترة القادمة لدعم تنفيذ التعهدات كالتالي:

# ضروررة مراسلة الهياكل العمومية للحضور خلال هذه الاجتماعات الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة نظرا للغياب المتكرر لعدد من الهياكل المسؤولة عن تنفيذ التعهدات،

* بالنسبة للتعهد الخامس المتعلق بدعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية : مزيد التنسيق مع وزارة الفلاحة لتوفير معلومات حول مدى تقدم انجاز هذا التعهد
* بالنسبة للتعهد العاشر المتعلق بدعم مشاركة الشباب في الحياة العامة: برمجة اجتماع على مستوى وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني أو المرصد الوطني للشباب لمزيد الاطلاع والتعرف على نسق تنفيذ هذا التعهد سواء فيما يتعلق بتعميم تجربة المجالس المحلية للشباب أو المنظومة التي تعمل على تطويرها ودراسة إمكانيات اعتمادها على مستوى الوزارة إن كانت تستجيب لتطلعات مختلف الاطراف المعنية بهذا المشروع.

أما فيما يتعلق بالإعلان عن انطلاق أعمال إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة، تم تقديم مقترح للأجندة التي سيتم اعتمادها في هذا الصدد، والتي تتلخص في الجدول التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الآجال** | **الأطراف المكلفة/المتدخلة** | **الأنشطة والاعمال** |
| **30 سبتمبر – 30 أكتوبر 2020** | **لجنة القيادة المشتركة وبالتعاون مع المجتمع المدني وعدد من المنظمات الدولية** | **تنظيم الاستشارة الوطنية الموسعة**  **"المرحلة الأولى"** |
| **30 سبتمبر 2020** | وحدة الإدارة الإلكترونية بالتنسيق مع لجنة القيادة المشتركة وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | **الاعلان عن انطلاق مسار إعداد خطة العمل** |
| **01 نوفمبر- 15 نوفمبر 2020** | لجنة القيادة المشتركة على ضوء أعمال فرق العمل المشتركة التي سيتمّ إحداثها للغرض | **تجميع المقترحات ودراستها وتقييمها لاعداد الصيغة الأولية** |
| **16 نوفمبر 2020** | وحدة الإدارة الإلكترونية بعد مصادقة لجنة القيادة المشتركة | **نشر الصيغة الاوليّة لخطة العمل** |
| **16 نوفمبر – 07 ديسمبر 2020** | **لجنة القيادة المشتركة وبالتعاون مع المجتمع المدني وبعض المنظمات الدولية** | **تنظيم الاستشارة الوطنية الموسعة**  **حول الصيغة الأولية**  **"المرحلة الثانية"** |
| **30 ديسمبر 2020** | وحدة الإدارة الإلكترونية بعد مصادقة لجنة القيادة المشتركة | **نشر الصيغة النهائية لخطة العمل** |

وإثر ذلك، تم تقديم مقترح يتعلق بمراجعة تركيبة اللجنة المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. وفي هذا السياق، تم تقديم مقترح لبعض المعايير الممكن اعتمادها لإعادة اختيار ممثلي المجتمع المدني والتي تتمثل في :

* العضوية في جمعية ناشطة في إحدى المجالات المتصلة بالحكومة المفتوحة،
* القيام أو المشاركة في انجاز أنشطة أو مشاريع لها صلة بمجال الحكومة المفتوحة كعضو ضمن الجمعية أو الأطر الأخرى للعمل المدني
* تقديم تصور واضح حول المشروع او النشاط الذي ستساهم به الجمعية التي يمثلها قصد دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة
* تقديم ملف الترشح : مذكرة للتعريف بالجمعية ونشاطها، وصل إحداث الجمعية، النظام الأساسي للجمعية، التقرير الأدبي للسنة المنقضية.

وتبعا لذلك، تقدم عدد من الحاضرين ببعض المقترحات حول تجديد تركيبة اللجنة المشتركة. ومن أهم النقاط التي وقع ادراجها:

* توسيع مجال المشاركة من خلال إضافة امكانية الترشح عن شبكة بالإضافة إلى جمعية،
* تحديد الوثائق المتعلقة بالجمعية المترشحة من خلال الاكتفاء بنسخة من نشر الجمعية بالرائد الرسمي عوضا عن وصل الجمعية
* إضافة مقترح يتعلق بالسيرة الذاتية للمترشح بالنسبة للوثائق الموجهة.

وبذلك اختتمت الجلسة.